

## قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧

في شأن إقراض العاملين بالجهاز الإداري للدولة  
والقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## (المادة الأولى)

يجوز للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام المتضمنين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الاقراض من وزارة الأوقاف إذا بلغت مدة خدمة العامل خمس عشرة سنة ولم يتجاوز عمره سبعة وخمسين عاما .  
ويضمن سداد هذا القرض المرتب ثم المكافأة أو المعاش .

## (المادة الثانية)

لا يجوز الجمع بين القرض بمقتضى هذا القانون وأى قرض مصرفى بذات الضمان المنصوص عليه في المادة السابقة .

## (المادة الثالثة)

على الجهة الناتج لها المقرض عدم التصريح له بإجازة خاصة بدون سرب أو إعاقة خارج الجمهورية إلا بعد تقديم ما يثبت سداد أقساط القرض المستحقة عليه أو تقديم ضمان بسدادها وفقا لقواعد يصدر بها قرار من وزير الأوقاف وإلا التزمت هذه الجهة بتسديد الأرصدة المطلوبة منه لوزارة الأوقاف .

## (المادة الرابعة)

تلتزم الجهة الناتج لها العامل بتوريد أقساط القرض وفي حالة انتهاء خدمة المقرض لاي سبب غير الوفاة تلتزم هذه الجهة بسداد رصيد القرض المطلوب من مستحقاته طرفها أو إخطار الجهة التي تتولى تسوية معاشه لإجراء الخصم قبل الصرف له وموافاة وزارة الأوقاف بهذا الرصيد .  
وتسقط أقساط القرض بالوفاة .

## (المادة الخامسة)

لا يجوز إقراض العاملين بوزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية طبقا لأحكام هذا القانون .

## قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥  
بالتعاون الاستهلاكي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## (المادة الأولى)

يتم العمل بالمهلة المقررة لإعادة شهر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية سنة أخرى تبدأ من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٧

## (المادة الثانية)

يصح إعادة الشهر بالأهلية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه خلال المهلة المقررة في المادة الأولى .

## (المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧ )

حسنى مبارك

## قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧

بإعفاء تجار محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء  
من رسوم الغرف التجارية حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## (المادة الأولى)

يعفى تجار محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء من الرسوم المستحقة عليهم للغرف التجارية حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ والتي لم يتم أدائها إلى هذه الغرف .

## (المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧ )

حسنى مبارك